اليابان

لمجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤

صورة الأمم المتحدة © كيم هوتون

اليابان و الأمم المتحدة

"إن الشعب الياباني لديه الرغبة الجادة للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة والاستفادة من مقاصد ومبادئ ميثاقها كدليل في إدارة شؤونهم". وقد أعلنت اليابان عن هذا بشكل صريح عندما قدمت طلباً للانضمام للأمم المتحدة في عام ١٩٥٢. ومنذ ذلك الوقت، فقد حققت اليابان التزاماً راسخاً بالركائز الثلاث للمنظمة وهي (السلام والأمن - التنمية - حقوق الإنسان) بالإضافة إلى القيام بدور قيادي داخل وخارج مجلس الأمن في مواجهة تحديات المجتمع الدولي وذلك من خلال الاعتماد على سنوات من التجربة والخبرة.

وفي حين أن هذه التحديات أصبحت أكثر تشعباً وتشابكاً بشكل متزايد، فنحن على استعداد للعمل بشكل أكثر استباقية من أجل بناء مستقبل أكثر أماناً واستدامة بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.
وبصفتها عضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ستقوم اليابان بالتالي:

- ✓ المساهمة النشطة في السلام والأمن الدوليين
- ✓ مواجهة التحديات العالمية مسترشدة بمبدأ الأمن البشري
- ✓ تعزيز نظام دولي قائم على قواعد القانون من أجل عالم عادل ومزدهر

صورة الأمم المتحدة © دانيال باول

زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى ناجازاكي

جرس السلام الياباني في مقر الأمم المتحدة

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان

مشروع الشراكة الثلاثية للأمم المتحدة في فيتنام

اليابان
مساهم نشط
في السلام والأمن الدوليين

السلام لا يمكن تحقيقه من قبل أي دولة بمفردها.
اليابان ملتزمة بالقيام بدور نشط في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين بالتعاون الوثيق مع الشركاء وذلك من خلال سلسلة السلام التي تمتد من الوقاية حتى إعادة الإعمار بعد الصراع.

جهودنا عالمية، فاستنادًا إلى النهج الجديد للسلام والاستقرار في إفريقيا الذي تم إطلاقه في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية (تيكاد) في عام ٢٠١٩، فأننا سنواصل دعمنا لجهود التخفيف من حدة النزاعات وبناء المؤسسات التي تقودها إفريقيا.
ويتمثل التزام اليابان في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في مبادرة "ممر السلام والازدهار" وهي مبادرة اليابان الفريدة لتنمية فلسطين وبناء الثقة بين الأطراف المعنية.

كما أن جهودنا بعيدة المدى حيث إننا نواصل العمل مع الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقواتها لتعزيز قدرات قوات حفظ السلام في إطار مشروع الشراكة الثلاثية ولدعم مراكز التدريب على حفظ السلام الأفريقية. وسنواصل تكريس أنفسنا للجهود العالمية في بناء السلام والحفاظ عليه مع التركيز على تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، مع تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام ودمج أجندة المرأة والسلام والأمن في جميع مناهجنا.
وباعتبارها البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنبلتين الذريتين، فإن اليابان لن تدخر جهداً من أجل تحقيق عالم خالي من الأسلحة النووية وستساهم أيضًا في نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها وكذلك أيضًا في تنظيم الأسلحة التقليدية ونزعها.
كما تعد مكافحة الإرهاب والجرائم الدولية أولوية أخرى من أولويات اليابان، حيث شرفت اليابان باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠٢١.
يجب أن تكون الأمم المتحدة ملمة بكل ما هو جديد حتى تستطيع التعامل مع التحديات المعاصرة المعقدة. لقد أخذت اليابان زمام المبادرة في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مما أدى إلى مراجعة المذكرة الرئاسية رقم ٥٠٧ خلال فترتنا السابقة في المجلس.

اليابان
ريادة طويلة الأمد
للتضامن العالمي والأمن البشري

مشروع لتحسين استمرارية الرعاية للأمهات والأطفال من خلال تقديم كتيب صحة الأم والطفل "أم سي أتش" في غانا

الصورة: جايكا

لا يمكن التغلب على التحديات العالمية المعاصرة من خلال المفهوم التقليدي لأمن الدول فحسب. لذلك فإن اليابان تواصل ممارسة القيادة في تنفيذ **أهداف التنمية المستدامة** مسترشدة بمبادئ **الأمن البشري** و**"عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب"**.

تعمل اليابان منذ فترة طويلة على تعزيز **التغطية الصحية الشاملة** (UHC).
وقد سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على أهمية التغطية الصحية الشاملة التي تُرجمت في عزمنا المتجدد على تعزيز النظم الصحية في جميع البلدان من أجل حماية أفضل وتمكين الجميع وخاصة الأكثر ضعفاً. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك دعمنا **لمركز آسيان لطوارئ الصحة العامة والأمراض الناشئة والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها**.

الأمن البشري هو أيضا العمود الفقري لتنميتنا ومساعدتنا الإنسانية. تدعم اليابان بصفتها جهة مانحة رائدة المنظمات المحلية الغير حكومية والمنظمات العامة من خلال **"برنامج منح المشروعات الأهلية الأساسية والأمن الإنساني" في** أكثر من ١٢٠ دولة. تتفرع روابطنا إلى كل ركن من أركان العالم، بما في ذلك اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ (PALM) واجتماع قمة اليابان ميكونغ واجتماعات اليابان والجماعة الكاريبية ومؤتمر التيكاد.

تتطلب التحديات العالمية التضامن العالمي ولذلك فنحن نتخذ مبادرات قوية وملموسة لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا. على سبيل المثال مبادرة **"رؤية أوساكا للمحيط الأزرق"** لتقليل التلوث الإضافي الناجم عن القمامة البلاستيكية البحرية إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ وأيضاً مبادرة إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ بالإضافة إلى مساهمات اليابان في صندوق المناخ الأخضر. تهدف اليابان أيضًا إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر لتحقيق **مجتمع خالي من الكربون بحلول عام ٢٠٥٠** وتسعى لمواجهة التحديات المعقدة مثل التهديدات الأمنية المتعلقة بالمناخ.

المتطوعين اليابانيين للتعاون عبر البحار في كوستاريكا

الصورة: ايماروا كنشيرو/جايكا

اليابان تكرس نفسها
كمهندس لنظام دولي قائم على القواعد

عمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن

عمليات تدريب لقسم تطبيق القانون البحري في بالاو بواسطة فريق التعاون المتنقل لحرس الحدود الياباني

إن العالم الذي تتخيله الأمم المتحدة في ميثاقها لا يمكن أن يتحقق بإرادة وعمل دولة عضو بمفردها ولذلك فإن اليابان تؤيد تعددية الأطراف وتسعى إلى تعزيز نظام دولي حر ومفتوح قائم على سيادة القانون.

في المجال البحري، من الضروري الحفاظ على نظام حر ومفتوح ودعمه من خلال تعزيز **حرية الملاحة والتجارة الحرة، بالإضافة إلى احترام القانون الدولي.**
ولذلك فإن اليابان تؤيد القواعد الثلاثة المتمثلة في ١- تقديم وتوضيح الادعاءات استنادا إلى القانون الدولي. ٢- عدم استخدام القوة أو الإكراه في دفع المطالب. ٣- السعي إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

إن سيادة القانون مطلوبة أكثر من أي وقت مضى في المجالات الجديدة.
ففي إطار مجموعة الخبراء الحكوميين ومجموعة العمل مفتوحة العضوية السيبرانية نشارك بفاعلية في المناقشات حول تطبيق القانون الدولي في **الفضاء السيبراني** بالإضافة إلى تنفيذ وتطوير قواعد السلوك المسؤول.
أما في **مجال الفضاء الخارجي**، فنحن نقود **الجهود الدولية في وضع القواعد** والتعاون لضمان استخدامه الآمن والمستقر والمستدام لصالح الجميع.
وبالنسبة للمجال الاقتصادي، فقد لعبت اليابان خلال رئاسة مجموعة العشرين في عام ٢٠١٩ دوراً مؤثراً في وضع **"مبادئ مجموعة العشرين للاستثمار النوعي في البنية التحتية"** حيث إننا نسعى من خلالها إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة والشاملة. وأننا نؤكد على أن التزامنا بتحسين الاتصال وتعزيز الشراكة الاقتصادية من أجل نظام عالمي حر ومنفتح ثابتاً ولا يتزعزع.

يعتبر تعزيز الاحترام ومراعاة **حقوق الإنسان والحريات الأساسية** عنصر آخر حيوي وحاسم في مستقبل الأمم المتحدة.
فإن اليابان تقوم حاليًا باعتبارها عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بلعب دور بناء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة والطفل وإيلاء أهمية كبيرة للحل المبكر لقضايا الاختطاف.

اليابان لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٢٣-٢٠٢٤